الفصل السادس

الاستيطان في القدس

د. أمل خليفة

يعتبر الاستيلاء على الأرض، وطرد أهلها، ثم السكن مكانهم، هو الأساس الذي بني عليه المشروع الصهيوني، وبغير الاستناد إلى هذا المفهوم لم يكن من المستطاع، أبدًا، تحقيق أى خطوة من المشروع الصهيوني، ولا إقامة دولة لليهود.

بعبارة أُخرى، إذا كانت السيادة لا تتحقق على «أرض ما» إلا عن طريق التواجد عليها، فالسبيل الوحيد، وفق المفهوم الصهيوني، هو الاستيلاء على هذه الأرض، واستيطانها بعد إجلاء أهلها عنها.

إذا كان الاستيطان هو المضمون الأساسي للمشروع الصهيوني في أرض فلسطين، على وجه العموم، فكيف بالقدس؟ وكما يقول البعض فإن القدس عند الصهاينة هي مزيج متجانس من القداسة والسياسة، ودواعي الأمن.

وإذا كان المشروع الصهيوني يقوم على استغلال الرموز الدينية، وتوظيفها، فالقدس هي «مدينة داود»، والموضع الذي ذكرته التوراة، ومجّدته، فلا غرابة أن تكون محط أنظار الصهاينة الفاتحين، الذين جاءوا ليعيدوا «مملكة اليهود».

بهذا الفهم لنا أن نتصور مدى شوق قادة المشروع الصهيوني لرؤية حلم «القدس اليهودية» يتحقق، وقدر اندفاعهم للقيام بهذه المهمة المقدسة، في نظرهم.

عندما تم الإعلان عن قيام دولة إسرائيل، في عام ١٩٤٨، كان من البديهي أن تتجه الأعين صوب مدينة القدس، وعلى الرغم من أن قرار التقسيم (٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧) نص على تدويل مدينة القدس، فإن عصابات

الصهاينة استماتوا للحصول على القدس القديمة، وما حولها، لكنهم لم يتمكنوا من الظفر بالقدس القديمة، وتوقفوا عند الجانب الغربى من المدينة.

يقول مناحم بيجين عن حرب عام ١٩٤٨: «... وحارب فتياننا معركة بطولية في مدينة القدس القديمة ... صمد المدافعون عن المدينة القديمة في شجاعة مذهلة، واستمرت المعركة عدة أسابيع، وعندما سقطت مدينة داود المدينة القديمة في أيدي العدو (يقصدنا نحن بالطبع)، انتابنا جميعًا حزن عميق»[١].

لكنهم ـ بعد عشرين عامًا ـ نالوا ما أرادوه، عندما اندفع جنودهم نحو المدينة القديمة، عام ١٩٦٧، وبسطوا سطوتهم على كامل المدينة، بشقيها: الشرقي، والغربي. وقف موشيه دايان أمام الحائط، وأعلن أن «جيش الدفاع الإسرائيلي قد وحّد المدينة المقسمة مرة أخرى». أردف: «لقد عدنا إلى أكثر أماكننا قداسة ... لقد عدنا، ولن نتركها أبدًا، مرة أخرى ...»[٢].

كانت فرحتهم غامرة، وكان شوقهم لتملك المدينة بكاملها كبيرًا، كما قالت جولدا مائير:

«لم يكن شعورًا بالنصر، بل موجًا عارمًا من الآمال بنشوة الانتصار، بسعادتنا بعودة العيش المطمئن الهادئ الذي عم الأحياء اليهودية .. أحسسنا به في كل نبض من حياتنا، لقد أخذت إسرائيل كلها نوعًا من العطلة استغرقت الصيف بكامله، ولا أظن أن عائلة واحدة لم تشعر بوجوب أخذ عطلة طويلة للذهاب إلى الأرض المقدسة، التي طُردنا منها مدة ٢٠ عامًا. لقد تجمهر الناس فى القدس القديمة بين الركام، وأمام المبكى، وراحوا يبكون ويصلون ...»[٣].

منذ تلك اللحظة، بدأ، فعليًا مشروع استيطان القدس الشرقية، فبعد أن ملكوا الجانب الغربي من القدس عام ١٩٤٨ بدأ الماراثون الإسرائيلي للسيطرة على المدينة بكاملها، وتغيير معالمها، بهدف تهويدها، وإنهاء الوجود الفلسطيني فيها.

الاستيطان داخل المدينة القديمة

كان من المتفق عليه، منذ زمن، أن المدينة القديمة مقسمة إلى أربعة أقسام، يحددها خط طولي، يمتد من باب العمود شمالًا نحو باب النبى داود جنوبًا، وخط عرضي من بوابة الخليل حتى باب السلسلة، في سور الحرم القدسي.

على الرغم من هذا التقسيم، فإنه من المعروف أن الأهالي كانوا يختلطون فى الأحياء، وتتناثر الكنائس في الحي الإسلامي، كما نجد المساجد في باقي الأحياء بلا غضاضة.

أما الحي اليهودي، فلم يمثل سوى حوالي ١١٪ من مساحة المدينة، وإن لم يمتلك اليهود منها، قبل عام ١٩٤٨، إلا ١٠٥ بنايات، من مجموع ٧٠٠ بناية، وامتلك الفلسطينيون الباقي منها.

كنتيجة لحرب عام ١٩٤٨، خرج اليهود من المدينة القديمة، وأصبحت حارة اليهود فارغة تمامًا من السكان، وأودعت الأملاك اليهودية فى المدينة لدى «حارس أملاك الغائبين» الأردني، وبقيت على حالها دون تغييرات تذكر. وإن تم إسكان بعض اللاجئين المطرودين من سكان القدس الغربية في حارة اليهود الخالية من السكان.

المرحلة الأولى للاستيطان

ما إن أكملت قوات الصهاينة سيطرتها على مدينة القدس القديمة، في السابع من حزيران/ يونيو ١٩٦٧، حتى تحركت الجرافات الإسرائيلية لتبدأ مخططها في القدس القديمة، واللافت أن السلطات الإسرائيلية لم تنتظر نهاية المعركة، أو حتى وقف إطلاق النار، وإنما سارعت بإتمام مهمتها على عجل، وكأنها كانت قد خططت للأمر من ذي قبل.

ففي الحادي عشر من حزيران/ يونيو ١٩٦٧، أي بعد احتلال القدس بأربعة أيام فقط، صدر القرار الإسرائيلي بهدم حارة المغاربة الملاصقة للحرم القدسي عند «حائط البراق»، وأمهلت سلطات الاحتلال أهل حارة المغاربة ثلاث ساعات، فقط، للخروج من بيوتهم، قبل أن تسوي الجرافات حارتهم بالأرض. وبذلك تم طرد ٦٥٠ نسمة من المدينة القديمة (١٣٥ عائلة)، قبل أن يمر الأسبوع الأول من دخول القوات المحتلة إلى القدس.

كان الهدف من هدم حارة المغاربة التاريخية ـ التي ترجع نشأتها إلى الفترة الأيوبية ـ معروفًا، وهو توسيع الساحة التي تطل على حائط البراق. وبذلك صار حائط البراق حائطًا للمبكى، بينما تحولت حارة المغاربة إلى ساحة للبكاء أمام الحائط.

تسابقت العائلات اليهودية إلى وضع أيديها على بنايات الحي اليهودي في عشوائية، مما دفع سلطات الاحتلال إلى التصدي لها، لحين الاتفاق على آلية محددة، في سبيل تنظيم الاستيطان اليهودي في الحي.

في نيسان/ أبريل ١٩٦٨، بدأت سلطات الاحتلال مخطط إعادة تعمير الحي اليهودي، وكانت الخطوة الأولى هي مصادرة كامل بنايات الحي، على الرغم من أن غالبية سكانه كانوا ممن سكنوا الحارة قبل عام ١٩٤٨، ولديهم من الأوراق والمستندات ما يثبت ملكيتهم. وبذلك خرج الفوج الثاني من أهل المدينة القديمة، وعددهم ٥٥٠ فردًا، وأنهت «شركة تطوير حارة اليهود» مهمتها، لتظهر إلى الوجود حارة عنصرية، خالية من غير اليهود، استنادًا إلى قرار أصدرته محكمة العدل العليا الإسرائيلية، منع سكنى غير اليهود في حارة اليهود.

بدأت البلدية في تسجيل طلبات الإسكان في القدس القديمة، بينما أصدرت اللجنة التنفيذية للحزب الديني القومي «المفدال» نداء إلى أعضاء الحزب بالانتقال والسكن هناك، بحيث بلغ عدد سكان الحي، في نهاية سبعينيات القرن العشرين، ما يزيد على ١٥٠٠ يهودي.

من العجيب أن السلطات الإسرائيلية بعد أن أسكنت أعدادًا من اليهود في العقارات التى ثبَّتت ملكيتهم لها في الحي اليهودي، تبقى عدد من العقارات لم يتقدم أحد ليطالب بملكيته لها، فما كان من سلطات الاحتلال إلا أن شكلت لجنة خاصة، هدفها المساعدة في استرجاع هذه الأملاك الخاصة باليهود، بأسرع وقت، عن طريق مساعدتهم بتقديم المعلومات. وقد نشرت جريدة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية نداءً لهذه اللجنة المذكورة «تهيب بالمواطنين اليهود التعاون معها، من أجل المصلحة اليهودية المقدسة والمهمة ...، وأن إثبات الملكية ليس صعبًا...»[٤]. وبالطبع، هذا إذا كان المالك يهوديًا!

المرحلة الثانية للاستيطان

ما إن تأكدت السلطات الإسرائيلية من فرض سيطرتها على كامل الربع اليهودي، حتى اتجهت الأنظار إلى

باقي أحياء المدينة داخل السور. وكانت عملية السطو على العقارات متعدده الأوجه، فالبيوت تم تصنيفها، وجمع المعلومات عنها، وتنوعت سبل الاستيلاء عليها بين أملاك للغائبين، أو الحجز على العقار للتورط في قروض بنكية، أو لتراكم الضرائب، مع عدم القدرة على السداد، وكذلك ثمة الأغراض الأمنية، والمنفعة العامة، انتهاء بالإغراءات المالية، والبيع عبر السماسرة.

لم يكن الأمر سرًّا، وإنما كان يتم بصورة مقنَّنة. «لقد خصصت الحكومة الإسرائيلية، في نهاية السبعينيات، ميزانيات حكومية معلنة للسيطرة على العقارات العربية في المدينة، ووضعت الأولويات الاستيطانية في قلب أحياء الحارات الإسلامية، وعلى درجة أقل في حارة النصارى... وتوالت السيطرة على العقارات، حتى بلغ مجموع العقارات التي استولى عليها المستوطنون خارج الربع اليهودي ٥٦ عقارًا، موزعة على الأحياء المختلفة ... هذا بالإضافة إلى مبانٍ متناثرة في حارة النصارى ...» [٥].

«(بيت بعد بيت، وتكون المدينة القديمة لنا) هذه العبارة أطلقها أحد المستوطنين القدامى في القدس، وتحولت إلى دليل عمل بالنسبة للصهاينة، الذين اندفعوا للتغلغل في أحياء القدس، ساعين إلى امتلاك كل شبر يتيسر لهم الاستيلاء عليه من أملاك العرب، وأوقافهم الإسلامية والمسيحية، مستخدمين في ذلك كل وسائل الترغيب والترهيب، بدءًا بعرض أموال طائلة، وصولًا إلى التهديد بالقتل، وما بين هذا وذاك عمليات الاحتيال والسرقة» [٦].

بمرور الوقت، ازداد طمعهم في المدينة، وتعالت الصيحات المنادية بتكوين «حي يهودي مصغّر» داخل الحي المسلم، ومما يدل على مدى خطورة الأمر، وأهميته في السياسة الإسرائيلية، قيام شارون، في منتصف ثمانينيات القرن العشرين ـ وكان وزيرًا للحرب وقتها ـ بالاستيلاء، بصفته الشخصية، على مبنى يقع بالقرب من باب العمود، على المحور الرئيسي، الذي يؤدي إلى الحرم القدسي، واختياره ليكون بيتًا له، ضاربًا بنفسه المثل، ليحتذي به الآخرون، ورفع شمعدانًا سباعيًّا ضخمًا فوق البيت، كما وضع علمًا لإسرائيل بطول البناية. ومن المعروف أن الشمعدان السباعي رمز توراتي.

جدير بالذكر أن الصهاينة قد ثبّتوا على أبواب البلدة القديمة، بعد احتلالها، ما يسمونه «المزوزاه»، وهي عبارة عن تميمة يهودية يعلقونها على بيوتهم، باعتبار أن هذا هو الإجراء النهائي الذي يدل على أن المدينة يهودية، تمامًا، وبها مقاطع من التوراة، بالإضافة إلى كلمة «شداي»، وهي الأحرف الأولى من الجملة العبرية «شومير دلاتوت يسرائيل»، ومعناها «حارس بوابات إسرائيل» [٧].

خارج المدينة القديمة

لم تكن أطماع اليهود محصورة فى المدينة القديمة داخل الأسوار فحسب، وإنما الهدف هو الاستيلاء على كامل المدينة؛ ولذا فقد سار مخطط الاستيطان خارج المدينة موازيًا للاستيطان داخلها. ففي الحادي عشر من حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧، وبينما كانت الجرافات تهدم حي المغاربة في داخل المدينة القديمة، كانت الحكومة الإسرائيلية، بكامل هيئتها، تعقد أول جلسة لها بعد الحرب، وفي هذه الجلسة المبكرة اتخذت الحكومة الإسرائيلية قرارها بالبدء باستيطان المدينة العربية. وطلب رئيس الحكومة من وزير المالية تخصيص ١٠ ملايين ليرة إسرائيلية، على الفور، لهذا الغرض [٨].

لسابع والعشرين من حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧ (بعد عشرين يومًا، فقط، من احتلال المدينة) اتخذت الحكومة الإسرائيلية قرارًا بضم القدس العربية إلى إسرائيل، بعد أن حصلت تلك الحكومة على موافقة الكنيست، وقد كان هذا القرار جماعيًا، اتفقت عليه الأحزاب العمالية واليمينية على السواء.

في اليوم التالي، تم الإعلان عن توسيع حدود القدس الشرقية، كما تم حل مجلس أمانة القدس المنتخب عام ١٩٦٣، ومصادرة أملاكها، وإبعاد أمين القدس، روحي الخطيب، إلى الأردن.

خطة الاستيطان الأولى

«وفي بداية تموز/ يوليو ١٩٦٧، عين رئيس الحكومة، ليفي أشكول، يهودا تمير، نائب المدير العام لوزارة الإسكان، مسئولًا عن توطين القدس الشرقية، وطلب منه وضع خطة تهدف إلى نقل أكبر عدد من اليهود إلى القدس... بأقصى سرعة ممكنة»[٩].

خلال أسبوعين، سلم تمير الخطة، وبذلك تم وضع أولى الخطط الاستيطانية المتعلّقة بالمدينة موضع التنفيذ، وأصبحت هذه الوثيقة بمثابة المرشد، أو الدليل لسياسة البناء الإسرائيلية في القدس الشرقية. وكان مضمون هذه الخطة، التي تبنتها الحكومات الإسرائيلية المتتالية، هي السعي لإيجاد حالة من التواصل العمراني اليهودي بين شطري المدينة، من الشمال والجنوب، بهدف تحويل المدينة، بشطريها، إلى مدينة واحدة ذات أغلبية يهودية مطلقة.

إذا كان الاستيطان الصهيوني في فلسطين، منذ النصف الثاني من القرن العشرين، قد مثّل الأداة الرئيسية للحركة الصهيونية في تحقيق برنامجها بإقامة دولة يهودية على أرض فلسطين، فقد اكتسبت، خلال تلك الفترة، الكثير من الخبرات والأساليب في هذا المجال؛ لذا فما أن بسط الصهاينة أيديهم على القدس، حتى وضعوا كافة خبراتهم الاستيطانية التوسعية موضع التطبيق.

خلال الأشهر الأولى من احتلال القدس الشرقية، وضعت الحكومة الإسرائيلية يدها على ممتلكات واسعة من أراض وعقارات، مسجلة باسم الحكومة الأردنية كأملاك دولة، باعتبار أن السلطات الإسرائيلية صارت وريثة للحكومة الأردنية، مما كان يتيح الفرصة للمسئولين الإسرائيليين أن يصرحوا، بثقة، بأن هذه المستوطنات إنما تم بناؤها على أملاك الدولة.

استندت السلطات الإسرائيلية في مساعيها لتصفية الأملاك العربية في القدس الشرقية وضواحيها إلى مجموعة من القوانين، ووفقًا لهذه القوانين المتداخلة، فإن صلاحيات المصادرة في إسرائيل صارت ممنوحة لعدد من الوزارات، كالمالية، والزراعة، والعمل، والداخلية، والمواصلات، والتطوير، والتربية والتعليم، ليصبح الأمر بمثابة ماراثون بين الوزارات لمصادرة أكبر قدر ممكن من الأراضي تحت مختلف المسميات والأغراض.

على أن غالبية المصادرة في القدس الشرقية قد جرت بناء على (قانون الاستملاك للمصلحة العامة)، ونظرًا لأن هذه «المصلحة العامة» التي تبيح الاستيلاء على الأراضي ما هي إلا مجرد اصطلاح بغير تعريف محدد؛ لذا فقد أصبحت تتسع لبناء ملاعب الرياضة والمتنزهات. وبذلك أصبحت مجالات استخدام هذا القانون كثيرة ومتنوعة، ولا عجب أن يصبح داخل نطاق المصلحة العامة الاستيطان اليهودي على أراضي العرب بعد طردهم منها.

لعل من المستهجن أن البعض ممن طردوا من مساكنهم حاولوا شراء، أو استئجار شقق من التي بنيت على أراضيهم السليبة، لكنهم لم يتمكنوا بذريعة أنها بنايات مخصصة لمن أدوا الخدمة العسكرية من اليهود، لكن الأعجب من ذلك أن هذه البنايات قد سكنها، بالفعل، بعد ذلك أعداد كبيرة من اليهود المتدينين، الذين يعفيهم القانون الإسرائيلي من أداء الخدمة العسكرية.

الأطواق الاستيطانية حول المدينة

بانتهاء حقبة الستينيات، كان البناء قد بدأ في ثلاث مستوطنات إسرائيلية دفعة واحدة: رامات أشكول، جعفات همفتار، التلة الفرنسية. ويمثل الثلاث معًا حلقة للربط بين الأحياء في القدس الغربية والقدس الشرقية من الجانب الشمالي فيما يشبه القوس.

شهدت سبعينيات القرن العشرين طفرة ملحوظة في النشاط الاستيطاني، وبخاصة في القدس، فقد ظهرت حركات يهودية متدينة تفسر ما حاق بالجيش الإسرائيلي في حرب عام ١٩٧٣ بأنه «غضب الرب»! وتنادي بالمضي قدمًا في المشروع الصهيوني إرضاءً للرب. وكانت جماعة «غوش إيمونيم» على رأس هذه الجماعات، كما تزامن ذلك مع صعود أحزاب أقصى اليمين الإسرائيلية (الليكود) لأول مرة إلى الحكم.

يقول ميرون بنفينيستى، نائب رئيس بلدية القدس السابق:

«وبعد اتفاقية فض الاشتباك، لعام ١٩٧٤، عكفت حكومة رابين الجديدة على تنفيذ برنامج استيطاني طموح . . . واقترح وزير الإسكان، إبراهام جوفز، تطويق القدس بعدد من المدن الصغيرة على امتداد دائري بعمق ١٥ كم حول حدود القدس الكبرى ... غير أن القوة السياسية المحركة للنشاطات الاستيطانية، فيما بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٧، كانت حركة (غوش إيمونيم)، التي تأسست عام ١٩٧٤، بهدف الاستيطان في جميع أجزاء (أرض إسرائيل)..»[١٠].

كل ذلك كان إيذانًا بفتح الباب أمام كل من يريد البناء والاستيطان من الإسرائيليين بصورة عشوائية، حتى ولو كان بغير تنسيق مع أجهزة الدولة، أو أخذ إذن من أي جهة، بغرض الشروع في بناء بؤرة استيطانية اليوم تكون نواة لمستوطنة كبيرة في الغد.

«وعد مناحم بيجن، ليلة الانتخاب عام ١٩٧٧ ... أنه سوف يكون هناك الكثير من (إيلون موريه) [كإشارة ضمنية إلى مستوطنة حركة غوش إيمونيم بالضفة، التي كثر الجدل حولها]،... وأثناء السبع سنوات التي قضاها بيجن في السلطة حافظ على وعده بالإكثار من إيلون موريه، صبّت الأموال في المستوطنات ... وعندما تقاعد بيجن أطلق خليفته، إسحاق شامير رئيس الوزراء، على شؤون الاستيطان في الضفة الغربية اسم (العمل المقدس الذي لا يمكن تأجيله)... »[١١].

كانت سياسة التطويق المقصودة واضحة، فالمطلوب من المستوطنات أن تتواصل على شكل أطواق تحيط بالمدينة القديمة، محققة الالتحام بينها وبين القدس الغربية، في الوقت الذي تمنع فيه التواصل بين التجمعات السكنية الفلسطينية، ويتم عزلها عن بعضها البعض، مع عدم ترك مساحة لتمددها الطبيعي.

كان الأمر حيويًا، مما دعا إلى إنشاء عدد من الوزارات واللجان الوزارية لشؤون القدس، هدفت جميعها إلى تغيير روح المدينة، وشكلها، وواقعها الديموغرافي.

ثم جاءت نقطة الذروة فى القوانين الإسرائيلية المتعلقة بالقدس، عندما أعلن الكنيست، في ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٨٠، أن القدس الموحدة «عاصمة إسرائيل الأبدية».

تحولت الوعود الاستيطانية في القدس إلى ورقة رابحة في يد الأحزاب المرشحة للانتخاب، وأخذت الأحزاب السياسية تدخل الاستيطان في برامجها الانتخابية. ففي عام ١٩٩٢ أعلن حزب العمل عن مبادئه التي جاء في بندها الخامس:

«القدس ومحيطها ليست قضية سياسية أو أمنية، ولكنها روح الشعب اليهودي. القدس عاصمة إسرائيل، وستبقى مدينة موحدة تحت السيادة الإسرائيلية، مع ضمان حرية العبادة لجميع الأديان، ومنح مكانة خاصة للأماكن المقدسة لدى المسلمين والمسيحيين»[١٢].

الاستيطان في القدس واتفاقات التسوية

مما يدل على أن الاستيطان سياسة إسرائيلية مزمنة، لا علاقة له بالتطورات الخارجية في الصراع، أن الحركة الاستيطانية لم تتوقف ـ ولو حتى بغرض ذر الرماد في العيون ـ عقب «اتفاقات أوسلو».

«بعد سنوات على توقيع (أوسلو) عاد الصهاينة إلى استخدام ذات الخطاب الذي أعقب احتلالهم الضفة والقطاع، الحديث عن (أرض الوعد الإلهي)، وعن أن التخلي عن أراضي (يهودا والسامرة)، مخالفة لأوامر الرب، لتصبح (غوش إيمونيم) البرنامج السياسي الحقيقي للحكومات الصهيونية»[١٣].

قد نشرت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، بتاريخ ١٩/ ٢/ ١٩٩٦، أن مرشح الليكود لرئاسة الحكومة، بنيامين نتنياهو، أعلن: «أن الانتخابات سوف تكون عبارة عن استفتاء شعبي حول مستقبل القدس»[١٤].

كان قرار توسعة بلدية القدس، عام ١٩٦٧، من أول قرارات الحكومة الإسرائيلية الطامحة إلى توسعة حدود المدينة، لكن هذه التوسعة الأولى لم تكن كافية لاستيعاب طموح الصهاينة، ومع بداية سبعينيات القرن العشرين، ظهر مصطلح جديد، وهو (القدس الكبرى).

«قدم شوئيل نامير، عام ١٩٧١، مشروعًا إلى الكنيست سمي مشروع (القدس الكبرى)، ليشمل، بالإضافة إلى القدس، ثلاث مدن وسبعًا وعشرين قرية فلسطينية، والمدن هي: بيت لحم، وبيت جالا، وبيت ساحور. وقد عاد الإسرائيليون إلى الحديث عن هذا المشروع في عام ١٩٧٤. ويمكن باستقراء مؤشرات النشاط الاستيطاني القول إن هذا المشروع هو قيد التنفيذ عمليًا، فالاستيطان يتمدد في ضواحي القرى ومحيطها بوتيرة عالية ...»[١٥].

بيد أن عقبة كبيرة اعترضت طريق هذا المشروع تمثلت في الكتل السكانية داخل المدن الفلسطينية، مما شكل خطرًا ديموغرافيًا على مشروع القدس اليهودية الموحدة.

مع مطلع هذا القرن، ودخول الجدار العازل حيّز التنفيذ، كان للقدس وضعها الخاص، وجدارها الخاص بها، وهو ما أطلقوا عليه اسم (غلاف القدس)، وقد تكفل الجدار حول القدس بتقديم الحلول للمشكلة الديموغرافية؛ فهو ثعبان يتلوى من حول القدس، يلتف ليضم إليه التكتلات الصهيونية، طاردًا المدن الفلسطينية خارجه.

مع تخطيط غلاف القدس تغيرت حدود بلدية القدس المضمومة إلى إسرائيل بالقرار الأحادي الإسرائيلي، وبذلك تم ضم عدد من المستوطنات الإسرائيلية إلى القدس، وأهمها «كتلة أدوميم»، التي يسكنها أكثر من ٢٠ ألف نسمة، وفي المقابل يخرج الجدار من البلدية عددًا من المدن والقرى الفلسطينية، أهمها أبو ديس، وعناتا، والرام. وكلها قرى مقدسية منذ القدم.

مستوطنة معاليه أدوميم والخطة E١

على الرغم من أن مشاريع التسوية كانت كلها تشير إلى وقف الاستيطان، و«خارطة الطريق»، التي تعد مرجعًا للتسوية، نصَّت صراحة على ضرورة «تجميد الاستيطان»، فإن المشاريع الاستيطانية حول القدس لا تكاد تهدأ، صحيح أنه استيطان مصحوب بتأكيدات وتصريحات بأنه لا بناء لمستوطنات جديدة، بغرض تجنب الانتقادات الدولية، وإنما هي إقامة مرافق عامة، تتعلق بالمستوطنات القائمة، أو إنها لا تتعدى كونها عملية استصلاح لبعض الأراضي الوعرة، والأماكن المهجورة. إلا أنها كلها ذرائع ساذجة، تعجز عن تسويغ ما يسمى بسياسة «تسمين المستوطنات».

تظهر، بين الحين والآخر، تصريحات للمسؤولين الإسرائيليين، تبعث رسائل الاطمئنان للجميع، وتؤكد عدم التخلي أو التنازل عن القدس اليهودية، أو المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية. ومما يذكر أنه عند تشكيل «حزب كاديما»، صرح قادته بأن من أساسيات برنامجه (القدس الموحدة).

في مطلع عام ٢٠٠٥، أعلنت حكومة الاحتلال عن عطاءات في المنطقة التي تفصل مستوطنة «معاليه أدوميم» عن القدس القديمة، وذلك بغرض توسيع رقعة المستوطنة لخلق تواصل بينها وبين المدينة القديمة. لتصبح جزءًا منها، ولقد تسببت الضغوط الأمريكية في وقف العمل بالمشروع لفترة، وإن كانت الأعمال التمهيدية للبناء قد تواصلت.

جدير بالذكر أن مستوطنًا يهوديًّا أرسل إلى الرئيس جورج دبليو بوش، أثناء زيارته الأخيرة إلى الكنيست في ذكرى احتفالات الستين عامًا على قيام إسرائيل، ناشده فيها، ورجاه، رجاءً حارًّا، أن يبارك هذا المشروع الاستيطاني الوليد، وألا يقف أمام هذه المهمة المقدسة. لكن يبدو أن الإدارة الأمريكية ستستمر في الضغط على الحكومة الإسرائيلية حتى لا تتوسع بالاستيطان في القدس، وما حولها، وذلك بغرض الإبقاء على «شيء» يتفاوضون عليه في جلسات التفاوض التي لا نهاية لها.

وبعد، ما هو مدى نجاح الاستيطان في القدس؟ وهل نجحوا بالفعل، في تهويدها؟

صحيح أن كل المغتصبين الصهاينة قد تباروا في رفع الأعلام الإسرائيلية على البيوت السليبة داخل المدينة القديمة بصورة مكثَّفة، مما جعل البعض يقول إن أي زائر للمدينة له الحق في أن يظن أنها قد تم تهويدها بالكامل.

وصحيح أن القدس أصبحت محاطة من جميع الجهات بطوق استيطاني شبه مكتمل، بحيث لا نستطيع مغادرة المدينة بالاتجاهات الأربعة ـ ثلاثة منها باتجاه الضفة ـ من دون المرور بإحدى المستوطنات.

وصحيح أن البنايات الاستيطانية حول القدس تسد الأفق، أينما توجهت الأنظار.

وصحيح أن الحكومة الإسرائيلية لا تقف وحيدة في دعم الاستيطان، فالرعاة الرسميون للمشروع الاستيطاني في

القدس كثيرون، فعلى سبيل المثال «ساهمت شركة أمريكية، مثل (كوفي بن) للقهوة، و(أنتل) للحواسب، في العمل لتعزيز الوجود اليهودي في القدس فقد افتتحت الأولى فرعًا لها في المدينة، وقامت الثانية باعتماد خطة لتطوير مصانعها في القدس لاستيعاب ألف عامل جديد. ووجه اليهود أموالًا لشراء عقارات في القدس، فيما نشرت معطيات عن أن ٤٣ جمعية، ومركزًا، ومؤسسة دينية يهودية في الولايات المتحدة، وأوروبا، تجمع التبرعات لتعزيز الاستيطان داخل أسوار البلدة القديمة للقدس ...»[١٦].

كل هذه حقائق، لكنها ليست كل الحقائق. وبعبارة أخرى، فإنه يمكن القول إن للحقيقة وجهًا آخر.

فأهل القدس يقاومون مقاومة جسورة للتشبث بمدينتهم، ويرابطون في دورهم صامدين أمام صنوف الترغيب والترهيب، ويتحايلون على القوانين الإسرائيلية الجائرة، حتى أن بعض المصادر ذكر بأنهم [illegible]ون برشوة موظفي الضرائب الذين يلاحقونهم للحجز على بيوتهم.

أما اليهود، الذين تقدم لهم السلطات الإسرائيلية التسهيلات والإغراءات للقدوم، والسكنى في القدس، فإن أعداد الذين يغادرون المدينة منهم، مفضلين عليها أماكن أخرى، في ازدياد. ووصل الأمر عام ٢٠٠٥ أن أعداد النازحين عن القدس كانت أكبر من أعداد القادمين إليها، فقد قدم إليها حوالى ١١ ألفًا، في الوقت الذى هجرها حوالي ١٨ ألف يهودي، أي بفارق ٧ آلاف مهاجر سلبي[١٧].

إن القدس الشرقية، بعد كل هذه المحاولات المستميتة لتغليب أعداد اليهود عليها، لا تزال الغلبة فيها للعرب الفلسطينيين؛ فتعدادها لسنة ٢٠٠٦ قد بلغ ٤١٣ ألفًا، منهم ٢٣١ ألف فلسطيني (٥٦٪)، و١٨٢ ألف مستوطن يهودي (٤٤٪)، وإذا ما احتسبنا أعداد سكان القدس الشرقية والغربية معًا، فإن مجموع سكانها أوائل عام ٢٠٠٧ وصل إلى ٧٢٠ ألفًا، بينهم ٤٧٥ ألف يهودي (٦٦٪)، و٢٤٥ ألف عربي (٣٤٪)[١٨].

لقد توقع «معهد القدس للدراسات الإسرائيلية»، في دراسة أجراها عام ٢٠٠٧، أن تصل نسبة العرب في القدس إلى نصف مجموع سكان المدينة، في عام ٢٠٣٥، مما سيجعل من الصعب، وقتها، الادعاء بأن المدينة هي عاصمة للدولة اليهودية.

كل هذه الحقائق دفعت رئيس البلدية الإسرائيلي، أوري لوبوليانسكي، للتصريح، في ٢٥/ ٥/ ٢٠٠٥، بأن «أورشليم في خطر، وأنه خلال عشرين عامًا لن تكون القدس عاصمة للشعب اليهودي»[١٩].

وأخيرًا، فإن الصليبيين طردوا أهالي القدس من مدينتهم منذ تسعة قرون، وسكنوا مكانهم مدة ثمانية وثمانين عامًا، وأمعنوا في محو الهوية العربية للقدس، وطمس آثار من عاشوا فيها قبلهم، لكنهم، في النهاية، ذهبوا، وذهبت معهم كل آثارهم، وبقيت المدينة لأهلها الذين عاشوا فيها، وعمروها. ونحن على يقين بأن ما يبنيه الصهاينة، اليوم، سيذهب بدوره، وأن المدينة ستبقى لأهلها، ليعيشوا فيها ويعمروها، وعندها سيحكي الآباء لأبنائهم قصة صمود أهل القدس أمام جبروت الاحتلال، وسيذكر الناس بالخير كل من وقف مع أهل القدس، المرابطين الصابرين، كى يدعمهم، ويشد من عزائمهم.

اللهم ثبِّت أهل القدس المرابطين المجاهدين، وانصرهم على أعدائهم.

آمين .. آمين!

هوامش الفصل السادس:

(١) مناحم بيجين، **التمرد ـ قصة الأرجون**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨، ص٤١٥.

(٢)كارين أرمسترونج، **القدس ـ مدينة واحدة وثلاث عقائد**، ترجمة د. فاطمة كامل، د. محمد عناني، سطور، القاهرة، ١٩٩٨، ص٦٤٢.

(٣)جولدا مائير ، «**الحقد**»، سلسلة «يوميات قادة العدو»، دار المسيرة، بيروت، ١٩٨٨، ص٢٦٧.

(٤) **يديعوت أحرونوت**، ١١/ ٢/ ١٩٧٧، نقلًا عن: سمير جريس، **القدس المخططات الصهيونية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨١، ص٨٨.

(٥) **القدس: المدينة والناس**، مؤتمر اتحاد المهندسين العرب، ورقة د. نظمي الجعبة، بيروت، ١٩٩٩، ص٢١٣.

(٦) نافذ أبو حسنة، **جغرافيا الاستيطان ووهم الدولة**، دار النمير، بيروت ١٩٩٧، ص٤٠.

(٧) رشاد عبد الله الشامي، **الرموز الدينية في اليهودية**، مركز الدراسات الشرقية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٨٠.

(٨) **دافار**، ١٢/ ٦/ ١٩٦٧، نقلًا عن : جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٧.

(٩) عوزي بنزمان، **القدس مدينة بلا أسوار**، نقلًا عن: **المصدر نفسه**، ص ١١٧.

(١٠) ميرون بنفنيستي، **الضفة الغربية وقطاع غزة ـ بيانات وحقائق أساسية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٧، ص١٦٣.

(١١) د. إدوارد ويتن، **ندوة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة**، منشورات جامعة الدول العربية، واشنطن، ١٩٨٥، ص٢٤٣.

(١٢) ملخص مبادئ حزب العمل، من قرارات مؤتمر الحزب الخامس عام١٩٩٢، نقلًا عن: **نحو إستراتيجية تجاه القدس**، د. صالح عبد الجواد، (تحرير)، منشورات مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني، جامعة بيرزيت عمان، ١٩٩٨، ٥٧.

(١٣) أبو حسنة، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٦.

(١٤) نقلًا عن: عبد الجواد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٨.

(١٥) أبو حسنة، مصدر سبق ذكره، ص٣٧.

(١٦) **كتاب القدس ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦**، منشورات مؤسسة القدس الدولية، ٢٠٠٧، ص٢٢.

(١٧) **المصدر نفسه**، ص٢٠.

(١٨) **التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٦**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠٠٧، ص٢٣٧.

(١٩) كتاب القدس ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١.

* * *